

أسباب العنف السياسي ودوافعه

دراسة ميدانية في أسبوط - مصر 1994

حسن بكر (*)

مقدمة

تهتم هذه الدراسة ببحث المرجعية الميدانية للعنف السياسي في مصر: الجماعات الإسلامية، القيادات التنفيذية والشعبية، والنخبة المثقفة داخل جامعة أسبوط. الهدف كما هو واضح متعدد الأبعاد: معرفة جذور وأسباب العنف في أسبوط خصوصاً ومصر عموماً من أفواه الناس بالتغلغل داخل الجماعات السياسية المختلفة لتحري ما يدور على أرض الواقع. وعلى ذلك يكون السؤال المحوري هنا هو: كيف ترى النخب العنف السياسي في مصر؟ وبالتالي ما هي أسبابه من وجهة نظرهم؟ وهل تتطابق رؤية النخب مع الرؤية العامة المدركة عن العنف موضع الدراسة؟.

ثمة ثلاث فرضيات أساسية تحاول هذه الورقة التأكد من صحتها: أولها، أن هناك تطابقاً بين فكر النخبة وفكر العامة تجاه الظاهرة موضع الدراسة ومرجع ذلك أن النخب هي التي تشكل رأي العامة وحتى السلطة السياسية. وثانيها، توقع اختلاف الدوافع والأسباب بين النخب السلطوية والنخب الكفاحية العنيفة المواجهة لها أو بينهما وبين النخب المثقفة. وثالثها، هي مترتبة بالضرورة عليها، توقع اختلاف حلول الأزمة اختلافاً شاسعاً بين هذه النخب العديدة الممثلة لقادة الرأي في المجتمع المصري.

إطار تصوّري

هناك مجموعة من التعريفات الإجرائية استخدمت في هذا البحث - قد لا تتطابق بالضرورة مع ما هو معروف في الفكر السياسي التقليدي - يمكن إدراجها في ما يلي:

(*) أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة أسبوط.

- العنف السياسي: استخدم هذا المفهوم في البحث للابتعاد عن الانحياز مع فريق ضد آخر، كما تفترض حقيقة البحث العلمي وجوهره. وقد تمّ استعماله بدلاً من مفاهيم أخرى كالتطرف والإرهاب من ناحية والجهاد من ناحية أخرى، لأن لكل من هذه المفاهيم محتوى متميزاً عن العنف وليس بالضرورة منفصلاً عنه.

المقصود إجرائياً في هذا البحث بالعنف السياسي، استخدام أو التهديد باستخدام القوة العنيفة المباشرة لإنجاز أهداف سياسية، سواء تمّ ذلك من قبل فرد أو جماعة أو دولة، بشكل سرّي أو علني، منظم أو غير منظم، داخل وخارج المجتمع محل الدراسة.

- المجتمع المدني: هو نقيض الدولة الدينية، وإن لم يتنكر للدين كعقيدة إيجابية وفعالة كأحد جوانب الحياة وكحاجة ملحة للإنسان، ولكنه ليس هو الجانب المسيطر والأخير في تفسير كل شيء. وقد عرّفته موسوعة أكسفورد الأميركية أنه «المجتمع الذي يضم مواطنين متساوين تكون فيه حريتهم مرتبطة بتطبيق القوانين الموضوعة لصالح هذا المجتمع، وهو مرادف لحكم الشعب وليس حكم العسكر أو النظام الديني».

- الشعبويون: المقصود بهم في هذا البحث قيادات العمل السياسي المنتخبة انتخاباً مباشراً من طريق الشعب سواء أكانوا حزبيين أو غير حزبيين، ويتوزع هؤلاء بين مجلس الشعب والمجلس المحلي لمحافظة أسيوط أو حتى المجالس المحلية الصغيرة على مستوى المدن والقرى والنجوع.

- الاعتمادية reliability: المقصود بها إجرائياً المدى الذي يمكن به الاتكال على صحة ومصداقية النتائج التي يمكن الحصول عليها في البحث العلمي، بمعنى أنه إذا قام شخص آخر بعمل البحث نفسه مستخدماً المنهج نفسه والأدوات فإنه يصل إلى النتائج نفسها، مع توقع حدوث أخطاء إنسانية ضئيلة. وهو تعبير كثيراً ما يستخدم في الدراسات الإحصائية والرياضية.

- النخبة: ساد هذا المفهوم كثيراً في علم الاجتماع الغربي، وبالذات في كتابات العالم الألماني المعروف ماكس فيبر كنقيض لمفهوم الطبقة في الماركسية. وهو مرادف لمفهوم الصفوة. وكلاهما تعبير عن مجموعة أو فئة قليلة متميزة من الناس يحتلون مراكز مرموقة اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً... إلخ داخل المجتمع. كذلك قد تكون الصفوة جماعة متفوقة تجمع أعظم الكفاءات في مجال تخصص ما. وتفسر المدرسة النخبوية ذلك بأنه نتاج طبيعي لبناء القوة في المجتمع.

إجراء البحث ونماذج العمل

للوصول إلى نتائج ملموسة تكون نسبة الاعتمادية عليها عالية، بحيث تصبح أقرب إلى منطوق القانون في العلوم الاجتماعية، تمّ اللجوء إلى وسيلتين أساسيتين من وسائل البحث العلمي، وهما: المقابلات الشخصية للصفوة، والاستبيان، مع استبعاد مثالهما

على قدر الإمكان، وذلك بقصد استطلاع الرأي(*) بخصوص الموضوع محل الدراسة وهو: دوافع وأسباب العنف في مصر عموماً وفي أسبوط خصوصاً.

وبناء على ما تقدّم يمكن تقسيم هذا البحث إلى مطلبين أساسيين:

- (1) مقابلات الصفوة: أي المقابلات الشخصية Interviews وتقديم خلاصة هذه الحوارات الثنائية أو الجماعية (مع الاحتفاظ بسرية الأسماء ومصادر المعلومات).
- (2) استطلاع الرأي لدى الجمهور والصفوة المثقفة في جامعة أسبوط من خلال الاستبيان، وذلك لمعرفة الرأي العام والمتخصص في ظاهرة العنف السياسي بين الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني.

المطلب الأول

مقابلات الصفوة: الجماعة الإسلامية والقيادات الشعبية

(أولاً): «وجهة نظر القيادات الشعبية» في أسباب العنف

يتمّ هنا تبين وجهة نظر القيادات الشعبية من خلال عرض محصّبة الآراء والتصورات التي طرحها بعض نواب البرلمان، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية خلال مقابلاتهم (محصلة اللقاءات والحوارات Interviews).

نقطة التقاء مبدئية

(1) اتفقت الشخصيات الشعبية على أنّ الشعب المصري شعب غير عنيف في الأساس، ولكنه يتّصف بالتسامح، واستخدمت عبارة (معروف عنه أنه شعب طيب) عند أكثر من شخصية بما يعني أنّ ذلك أمر مسلّم به بغير حاجة لنقاش، ولا يحتمل الاختلاف، واستشهد البعض بما يقال عن المجتمع المصري بأنه مجتمع نهري، يتصف بالالتصاق بالأرض، والالتفاف حول الأسرة، وأداء الفرائض الدينية، والحفاظ على التقاليد الموروثة.

(2) استقرّ الرأي على أنّ العنف ليس وحيد السبب، ولكن له مجموعة من الأسباب المتعددة والمتداخلة في آن واحد، وذلك بالرغم من الاختلاف في هذه الأسباب ومدى أهمية كل منها من شخص إلى آخر.

(3) هناك اتفاق على أنّ هذا الشباب «ناقم» وغير راضٍ عن المجتمع ولا عن

(*) يلاحظ أن الباحث قد اعتمد على أربعة مصادر متنوعة ومختلفة للتعرف على أسباب ودوافع الظاهرة: الجمهور، الجماعة الإسلامية، القيادات الشعبية المنتخبة، النخبة المثقفة من قادة الرأي داخل جامعة أسبوط أي أعضاء هيئة التدريس.

الدولة، فالشباب الفقير الذي يبقى سنوات طويلة بلا عمل - وفي ظل فقره وظروفه المعيشية الصعبة هذه - يفقد الثقة في مجتمعه وحكومته، أيضاً تولّد الفوارق الطبقيّة عدم الثقة وعدم الرضا.

أولاً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

1 - البطالة

اتفقت الآراء على أن البطالة هي السبب الرئيسي للعنف، فالشباب الذي يتخرج ويبقى 10 سنوات بلا عمل ويظل والده متكفلاً به، هذا الشاب كان سهلاً أصطياده لبوابة التطرف، حيث يجد العمل والكسب والزوجة والاستقرار المفقود. وقد حكى أحد النواب عن حالة يعرفها بنفسه لشاب كان يطلق لحيته ومنضوياً تحت لواء الجماعات الدينية، هذا الشاب كان قد تخرّج وظل بلا عمل، وحدث أن توسّط له أحد أقاربه لدى مدير إحدى الشركات، وتمّ تعيينه فيها، فحلق لحيته وترك الجماعات واعتزلها.

وإذا اتخذنا ديروط التي انبعثت منها الشرارة الأولى كمثال، فهي من أقدم المراكز التي فيها مدارس التعليم المتوسط - صناعي، زراعي، تجاري - تخرّج سنوياً ثلاثة آلاف طالب، توقّفت التعيينات عند 1983 وبقي خريجو 11 دفعة، أي 33 ألف شاب بلا عمل، أغلبهم من الأسر الفقيرة، والسفر إلى الخارج يتطلّب مبالغ كبيرة ليست في متناول أيدي هذه الأسر، وقد لعبت أموال قدمت من دول أجنبية دورها في تجنيد هؤلاء الشباب.

2 - الأحوال المعيشية - الفوارق الطبقيّة

لم ينكر أحد ضيق الأحوال المعيشية لغالبية شعب أسيوط، وقد ربط البعض بين ضيق الأحوال المعيشية والفوارق الطبقيّة في الفترة الماضية، هناك من أثروا ثراءً فاحشاً. وهنا يتخطّى الحديث أسيوط وينسحب على المجتمع المصري كلّ، فأسرة دخلها 100 جنيه وأخرى دخلها 100,000 جنيه، الصنف الأول لم يعد يشتري اللحم والفواكه إلا في الأعياد، والآخر يدفع اشتراك النادي الاجتماعي بالآلاف، الصنف الأول منه الموظف الصغير والعامل الأجير، والثاني هم المرتشون، وتجار المخدرات، وأصحاب الملكيات الكبيرة التي ما زالت تحتفظ بميراثها، ورجال المال والأعمال والتجارة، وطبيعي أن يثور الحقد الطبقي.

3 - الأسرة

حسب رأي البعض أنّ دور الأسرة ضئيل في المجتمعات الفقيرة، بالرغم من أنه دور مهم يجب العناية به، ودور الأسرة تراجع بسبب العوامل الاقتصادية، فالأم العاملة

والأب المنهك في تحقيق الكسب سواء، وهو باق مع الأسرة أو مسافر إلى الخارج، تلك الظروف تمنع الأسرة من أداء دورها في رقابة ومتابعة أبنائها الذين هم مسؤوليتهم، ولكن ظروف المعيشة وما تفرضه يحول دون ذلك.

ثانياً: العوامل السياسية

1 - محدودية المشاركة السياسية

اهتم البعض بالتأكيد على أنَّ الحزب الوطني غير مقصّر، وأنَّ أحزاب المعارضة تسعى لمصالحها الخاصة فقط، فهي تهوّل من المشاركة دون أن تقدم حلولاً، ويتركز اهتمامها في التشويش من أجل تشويه الحزب الوطني وحكومته، بينما أقرّ آخرون بأن المسؤولية واقعة على جميع الأحزاب بما فيها الحزب الوطني، مدللين على أنه لا يوجد شاب يستطيع التفرقة بين برنامج حزب الوفد مثلاً والحزب الوطني أو أي حزب آخر، ولو توجّه ذلك الشاب إلى إحدى قيادات أي حزب لما وجد إجابة، من هنا يكون انعدام الثقة في الأحزاب، وانفصالها عن القاعدة الجماهيرية، وتبقى الأحزاب مجرد صحف.

وشدّد البعض على ضرورة إلزام الأفراد بالمشاركة في الانتخابات عن طريق الغرامة، وإن كنّا نرى أنَّ ذلك يكون بخلق الثقة في العملية الانتخابية وضمان نزاهتها. ما يهمننا في كل ذلك أنَّ هذه الرؤى والتصورات تحمل اعترافاً ضمناً بضعف الوجود الحزبي، ومحدودية المشاركة السياسية، وتقرّ بدور ذلك في الدفع إلى العنف.

2 - الفساد

عمد البعض إلى إلقاء اللوم على الصحافة المعارضة التي تستغل الفساد للشوشرة والتشويه دون تقديم الحلول، واستخدموا عبارات الرئيس، من أنَّ الفساد ليس وليد اليوم، وليس خاصاً بمصر دون غيرها من الدول، وأن الإنسان خطّاء بطبعه، وبالرغم من ذلك فسواء كان ما يقال وينشر عن الفساد واقعياً أو مبالغاً فيه، فهو يؤثر في الدفع إلى العنف.

3 - عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية وعدم الثقة بإمكانية التغيير السلمي

أرجع البعض عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير إلى أنها مسألة إمكانيات وليست مسألة جمود، ولا يمكن لاية حكومة أن تتخطى إمكانياتها مثلها مثل أي رب أسرة، وواضح أن وجهة النظر هذه تنطلق من منظور اقتصادي، أي إنها تنسحب فقط على الأمور الاقتصادية، ولكن لا يمكن أن تنسحب على الأمور السياسية والإعلامية والثقافية.

فالاستجابة لمطالب الجماهير في ما يتعلق بحلّ مشكلة البطالة، زيادة المرتبات وعلاج التضخم كلها أمور بحاجة لإمكانيات، وأيضاً تحتاج إلى التخطيط الرشيد، ولكن

أموراً مثل إصلاح السياسة الإعلامية، ومحاربة الفساد، وإصلاح النظام الديمقراطي، والعملية الانتخابية، هذه الأمور لا علاقة لها بالإمكانات المادية، فهي أمور تتعلق بالتخطيط والتدبير وإرادة الإصلاح، ولذلك هناك وجهة أخرى ترى أن عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير، ثم فقدان الثقة في إمكانية التغيير، عبر القنوات السلبية الديمقراطية - يمثل أحد دوافع العنف.

4 - الأساليب الأمنية والشرطية

بالرغم من أن الشرطة كانت معذورة ومضطرة، إلا أن ذلك أثر سلباً، حسب رأي آخرين، فالخلط بين الإنسان السوي وغير السوي يؤثر بالطبع في نفسية الإنسان السوي. فمثلاً في وقت أن كانت المواجهة على أشدها بين مرتكبي أحداث العنف وجهاز الشرطة - تضامنت الجماهير وجدانياً مع جهاز الشرطة، وفقدت الجماعات الدينية أرضيتها بين الناس، ولكن حين يكون شخص بريئاً ثم يقع بين يدي رجال الشرطة، ويُعامل على أنه أحد أفراد هذه الجماعات بلا ذنب اقترفه فطبيعي أن يخرج هذا الشخص وقد فقد تأييده وتضامنه مع الشرطة، وقد تبدلت وجهة نظره قاتلاً: (تستاهل الشرطة).

5 - السياسة الخارجية

بالرغم من ذكر أحدهم أن السياسة الخارجية مبهمة لمعظم الناس ومطلوب التوعية بها، إلا أن الباقيين اتفقت آراؤهم على أن السياسة الخارجية موفقة جداً، وأنها من المميزات الرئيسية للعهد الحالي، وبالتالي استبعدوا أن يكون لها أي تأثير في الدفع إلى العنف، ويتفق هذا الرأي مع وجهة نظر الرأي العام كما سنرى.

ولكن بالنسبة إلى القوى الأجنبية فقد أكد عليها البعض باعتبارها سبباً رئيسياً، خصوصاً أنها وجدت أرضية مهيأة من العوامل الأخرى (بطالة - أحوال معيشية... وغيرها) جعل هذه القوى الأجنبية حين حاولت التأثير للإضرار بمصر، وجدت تربة مهيأة واستجابة سريعة ودُكرت هنا الدول التي تتحدث باسم الإسلام، وأشير إلى الأموال الأجنبية التي تحركت للتمويل والتجنيد للأفراد وإغرائهم، وقد لوحظ على أحد المتحدثين التركيز على القوى الأجنبية، فقد ذكرها (بعيداً عن السؤال الخاص بها)، وحين الحديث عن عوامل أخرى حوالى خمس مرات.

ثالثاً: العوامل الفكرية والثقافية

1 - الفراغ الفكري والثقافي

هو أمر واقع وتحمّل المدرسة (التعليم) المسؤولية الأولى برأي البعض، ومن ثم لا بدّ من المدرّس المتخصّص لمادة التربية الدينية - بالذات المثقف - ليكون مسؤولاً

عن التوجيه الفكري الديني للتلميذ، كما أنَّ الشباب يجب أن تتوفر له الرعاية الثقافية خارج المدرسة، وهذا إقرار لأهمية دور التعليم من جانب، ومن جانب آخر هو إقرار بدور الفراغ الفكري والثقافي كأحد الدوافع المهمة للعنف.

2 - المؤسسات الدينية

اتفقت جميع الآراء على عجز المؤسسات الدينية وضعفها في أداء دورها، فلا بد أن تكون هناك ندوات يقيمها أشخاص على دراية بالعلم، ولديهم القدرة على الإقناع وكسب الثقة، وأقر الجميع بأن مستوى أئمة المساجد هزيل غير مواكب لتطورات العصر، وما زالوا يلقون الخطب المحفوظة لدى عامة الناس، ولا يربطون الدين بمستجدات العصر. ومطلوب عقد دورات توعية نصف سنوية لرفع مستوى الأئمة وتبصيرهم بالجديد في العصر وارتباطه بالدين، فحين يكون المستوى العلمي والفكري ضعيف، فلا اقتناع ولا ثقة ولا فائدة.

3 - عقيدة الثار

مجمل الرأي أنه لا ارتباط مطلقاً بين فكرة الثار السائدة في الصعيد وبين العنف السياسي الذي نتحدث عنه، فلا توجد علاقة من أي نوع.

ترتيب العوامل من حيث قوة تأثيرها

اتفقت وجهة نظر الشعبيين مع وجهة نظر الرأي العام، بخصوص ترتيب مجموعات العوامل حسب قوة تأثيرها، فاحتلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الأولى، تليها العوامل الفكرية والثقافية ثم العوامل السياسية.

أسباب العنف السياسي من وجهة نظر الجماعة الإسلامية

تختلف آراء بعض أفراد هذه الجماعات عن أسباب استخدام هذه الجماعة للعنف المسلح مع النظام الحاكم، لكن يمكن القول إن هناك أسباباً وردت وتكررت عندما يتم طرح هذا السؤال على مجموعات مختلفة من أفراد هذه الجماعة، ومن هذه الأسباب التي يتفقون فيها في الرأي، والتي من وجهة نظرهم من أسباب تصاعد أعمال العنف المسلح بينهم وبين النظام الحاكم هي(*):

(1) مماثلة النظام في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، والتعدي على العلماء

(*) قام أحد الباحثين المساعدين بإجراء مقابلات وعمل حوارات مطولة مع أعضاء الجماعة الإسلامية (الذين يثقون في علمية البحث) كانت محصلتها ترتيب هذه الأسباب المذكورة، ويتحمل الباحث الرئيسي - حفاظاً على سرية مصادره - المسؤولية العلمية كاملة في ثقة واعتمادية وملاءمة هذه الحوارات للبحث.

المطالبين بذلك، إمّا بوقفهم أو بمحاصرتهم وإبعادهم عن الأضواء، وأن النظام ينفذ تعليمات الأميركيين والدول الغربية الأخرى.

(2) الجهاد من أجل إسقاط هؤلاء الحكام حتى يمكن تطبيق شرع الله؛ لتحقيق الغاية الكبرى وهي إرضاء الله عزّ وجلّ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما أراد الله لهذه الأمة: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾... صدق الله العظيم.

(3) اتجاه النظام إلى العنف في تعامله مع أفراد الجماعة حتى إنه يتمّ طردهم من المساجد التابعة لهم، ومنعهم من الدعوة فيها، والاستيلاء عليها وتحويلها إلى وزارة الأوقاف.

(4) التعذيب والتشريد ومحاربة الأرزاق، أصبحت من الممارسات العادية للنظام ضد أفراد هذه الجماعات، ممّا جعلهم يتّجهون إلى العنف لمواجهة هذا العنف من قبل النظام حيث أصبح لا فائدة من السكوت على هذه الممارسات: لأنّ النظام الحاكم ليس لديه استعداد لتغيير هذه السياسة في تعامله معهم.

(5) القتل العمد (اتباع أسلوب الاغتيال) للأفراد النشطين في هذه الجماعة، وتصفييتهم جسدياً خارج المحكمة مع عدم اتباع الأسلوب المشروع في ضبط المتهم وإحضاره ومحاكمته على أخطائه التي ارتكبها حتى لو كان قاتلاً.

(6) محاولة تجاهل الحكومة للجماعة الإسلامية، وعدم الاعتراف بها، أو فتح حوار معها، أو إعطائها شرعية العمل.

(7) الاتجاه إلى المحاكم العسكرية، وكثرة أحكام الإعدام التي صدرت ضد أفراد الجماعة، والتي لم تشهد لها مصر في أي عصر مثل هذا الكم من الإعدامات لأفراد الحركة الإسلامية، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بالإفراج عن الأبرياء المعتقلين.

(8) ممارسات التعذيب البشع والموجع والمنظم والدائم ضد المعتقلين من أفراد هذه الجماعات والتي لا تخفى عن أحد، حتى إن منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية أدانتها.

(9) فتح باب الحوار والحرية العامة أمام «أعداء الإسلام» من الفصائل والجماعات الأخرى من عناصر وقوى الفساد واستغلال النفوذ.

هذه الأسباب، سألقة الذكر، وردت في إجابات بعض الأفراد المنتمين أو المتعاطفين مع هذه الجماعات، وهذا لا يمنع أن هناك أسباباً أخرى لم يتم ذكرها. وتّضح من خلال المقابلة أو الاستفسار أن هذه الجماعة ترفع شعار الجهاد في سبيل الله لتحكيم الشريعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما يدعو للحاجة إلى ضرورة فهم أكبر لهذه الجماعة الإسلامية على أسس عقيدية جنباً إلى جنب مع المسببات الأخرى داخل المجتمع.

المطلب الثاني استطلاع رأي الجمهور والنخبة المثقفة من خلال الاستبيان

أولاً: وجهة نظر الرأي العام

العنف متعدد الأسباب

كان السؤال الأول في صحيفة الاستبيان عما إذا كان العنف متعدد الأسباب، ولم يكن هذا السؤال بحاجة إلى عناء للإجابة عنه بـ «نعم»، وهو ما أظهرته نتيجة الاستبيان؛ حيث أجاب 48 من عينة البحث البالغة (50) بنعم أي بنسبة 96%.

ومنطقياً لا يمكن أن يكون الدافع لشخص ما لانتهاج أسلوب العنف وحيداً، ولكن لا بد أن تتداخل مجموعة من الدوافع تختلف في ترتيبها زمنياً من حيث توجيه الشخص، فربما بدأ التأثير بقصص الفساد مثلاً، ثم تأثر ببطالته وأحواله المعيشية السيئة، ثم أثرت فيه مجموعة من الأفكار والمعلومات، وربما يتأثر بانحسار الوجود الحزبي ليمارس تأثيره ويتأثر بانحسار دور المؤسسات الدينية التي يمكن أن تصحح أفكاره لو مارست دورها، وهكذا، وطبعي أن يختلف سيناريو التأثير المتعدد لمجموعة العوامل من حيث الأسبقية، وربما تؤثر عوامل في حالة ولا تؤثر في أخرى، أيضاً تختلف مجموعة الدوافع حسب قوة تأثيرها من شخص لآخر، فربما يكون العامل (أ) أقوى تأثيراً في حالة ما ويكون العامل (ب) هو الأقوى في حالة أخرى، وهكذا، ولكن تتفق جميع الحالات في أن الدافع ليس وحيداً، ولكنها مجموعة دوافع متعددة ومتشابكة.

العنف ليس خاصاً بأسويط

أجاب 39 من عينة البحث - أي بنسبة 78% - بأن العنف ليس خاصاً بأسويط، ولكنه ظاهرة عامة، ومنهم من علق بأنه ظاهرة عالمية في مختلف الدول، وإن أقر البعض بوجود بعض الأسباب الخاصة بأسويط مثل: حالة الفقر التي تعاني منها المحافظة، كذلك إهمال الحكومة المركزية للصعيد بشكل عام ولأسويط بشكل خاص، وهو ما علقت عليه بصورة أكثر تفصيلاً القيادات الشعبية كما ظهر في المبحث الخاص بوجهة نظر الشعبين.

هذا الشباب ناقم على المجتمع والدولة

من بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان: هل هؤلاء الشباب ينقمون على المجتمع والدولة؟ بمعنى أنهم غير راضين أو رافضين للمجتمع والدولة.

أظهر الاستبيان أن 60% يوافقون على هذا، بينما رفضه 32% والبقية أجابت بلا

أعرف. وهذا يعني أن الشباب غير راضٍ عن الدولة وعن المجتمع ككل، وربما يصبح تفسير نسبة 32% التي أجابت بـ «لا» أن عدم رضا الشباب عن مجتمعه ودولته ليس راجعاً إليه في ذاته، ولكنه مسؤولية هذا المجتمع، وهذه الدولة التي تتسبب في خلق حالة عدم الرضا هذه.

أولاً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

أظهر الاستبيان أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها التأثير الأقوى في الدفع إلى العنف، فمن حيث الترتيب حصلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على 120 نقطة بفارق 26 نقطة عن العوامل الفكرية التي تلتها برصيد 94 نقطة.

جدول ترتيب الدوافع من حيث قوة التأثير

الترتيب	النقاط	العوامل
الأول	120	الاقتصادية والاجتماعية
الثاني	94	الفكرية والثقافية
الثالث	79	السياسية

ومن ناحية أخرى أيد المبحوثون العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة في الاستبيان مجتمعة بمتوسط 77% «نعم»، 14% «لا»، 9% «لا أعرف». وذلك على النحو المذكور في الجداول التالية:

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

م	الدوافع	نعم	لا	لا أعرف
1	البطالة	43	7	—
2	الأحوال المعيشية	42	4	4
3	الفوارق الطبقة	33	10	7
4	فقدان الاعتراف والقبول	35	8	7

1 - البطالة

البطالة سبب رئيسي للعنف وتأتي في مقدمة الأسباب، فالبطالة تعني الفراغ وانكسار الأحلام، وتبذر البذرة الأولى للإحساس بالضياع والمهانة، وفقدان الذات والكيان، باختصار: البطالة تعني «توقف الحياة»، ولذا أجاب 86% من عينة البحث بنعم، بينما أجاب 14% بلا.

ومع إيماننا بأن الأهمية البالغة لعامل ما لا تعني عمومية مطلقة لتأثيره في كل شخص من الممارسين للعنف، ولكن ذلك يعني تأثيره في الغالبية العظمى منهم، ومن هنا يكون تفسير وجهة نظر الـ14% التي أجابت بـ «لا» أمراً يسيراً، وإقراراً واقعيته ممكنة.

فمن بين الممارسين للعنف هناك حرفيون ومدرسون وأطباء وغيرهم، هؤلاء ليس لديهم مشكلة بطالة، إذن البطالة ليست دافعاً هنا، ولكن هناك دوافع أخرى متنوعة، وإن كنا نرى الدافع الرئيسي هنا هو دافع فكري، فيما تفسر دوافع الطبيب الذي يترك مهنة الطب ليبيع العطور أمام أحد المساجد؟ وبما تفسر دوافع ذلك الشاب الذي ينفذ عملية انتحارية يعلم أنه هو أول ضحاياها؟ ماذا يستفيد هذا الشخص وما الذي يعود عليه؟ الدافع هنا ليس اقتصادياً أبداً، ولكنه بالتأكيد دافع فكري.

2 - الأحوال المعيشية (محدودية الدخل - ارتفاع تكاليف المعيشة)

أقرَّ 84% بتأثير الأحوال المعيشية، فالمواطن المصري يعيش معاناة ممتدة، فمشكلات المعيشة متعددة ومتراكمة ومزمنة لا تنتهي: مشكلة إسكان، مشكلة دخول محدودة، أسعار متزايدة يوماً بعد يوم، مشكلة مواصلات، مشكلة زواج الشباب، مشكلات متعددة ينتج عنها شخص غير راضٍ ينظر إلى نفسه نظرة مظلوم وإلى دولته نظرة «ظالم» يزكّيها قصص الفساد وفوارق طبقية حادة وإعلام لا يعرف شيئاً عن مواطنيه وكأنه يتحدث عن شعب آخر وبلد آخر، ينظر هذا الشخص نظرة نقدية متطرفة إلى كل تصرفات الحكومة مع إحساس بالعجز واليأس، يبحث عن ملاذ فيلجأ إلى الدين والقيم العليا، وهو بذلك جاهز للتجنيد، وحين يكون المستوى الثقافي والفكري ضعيف، وطريقة التفكير غير سوّية يقع فريسة سهلة الاضطهاد، وخلال كل ذلك لا يجد من يحلّ مشاكله أو يخفّف معاناته، ولا من يقوّم أو يصحّح ما اعتنق من أفكار، وبذلك هو في طريقه لممارسة العنف.

3 - الفوارق الطبقية

شاب عاطل، رجل يعمل ودخله لا يكفي، ساكن الأكواخ والمدافن ومساكن الإيواء، هؤلاء في جانب، وعلى الجانب الآخر لاعب كرة، فنّان أو ممارس للفن، رجل المال والأعمال، ساكن الفيلات والشقق الفاخرة.

الهوة شاسعة، والتأثير والنفوذ ومقاليد الأمور بيد الفئة الثانية، وطبيعي أن يجيب 66% من مجتمع البحث بنعم لتأثير الفوارق الطبقية، و20% لا، و14% لا أعرف.

وتأكيداً لذلك، لماذا لا يمارس العنف أبناء الطبقات الغنية؟ ولماذا لا نسمع عن بؤر للعنف في مصر الجديدة، و«جاردن سيتي» أو «الدقي»، ولماذا يتركز في «إمبابة»

و «المنيرة» والأحياء الشبيهة؟ لماذا يتركز في أسويط والصعيد ولم نسمع عنه في مدن القناة أو الإسكندرية... العنف يتواجد حيث الفقر وضيق العيش والبطالة، وحيث توجد فرص العمل والكسب المعقول، وحيث تحيا الطبقات الغنية لا يوجد عنف أو تطرف.

4 - فقدان الاعتراف والقبول

أجاب 70% بأن فقدان الاعتراف والقبول لهؤلاء الشباب دفعهم إلى ممارسة العنف؛ على أساس أن هؤلاء الشباب بعد أن حرّكتهم عوامل مختلفة للتعبير عن أنفسهم للاقوا من يستمع إليهم أو يستجيب من قبل الدولة خصوصاً، لجأوا إلى العنف لإسماع صوته، حتى وإن كانوا قد لاقوا قبولاً بين أفراد المجتمع على أساس أنهم جماعات دينية وليست سياسية.

والأقرب إلى الإقناع أن بداية حركة هذه الجماعة كانت بغرض التعبير عن أنفسهم وإظهار اعتراضهم، فهم أصحاب توجه سياسي وإن كانت البداية أو المدخل عن طريق الدين، وحين لم تعرهم الدولة اهتماماً، ولم تسمع لهم في الوقت الذي يبحثون فيه لهم عن دور كبشر أساساً، وكمجموعة سياسية تريد توسيع رقعتها وشعبيتها، لجأوا إلى العنف كوسيلة للتعبير عن النفس وإثبات الوجود، وملء الاسماع.

ومسألة إثبات الوجود واتخاذ دور ما يمثل واحداً من الحاجات الأساسية لاية جماعة، وبها يكون الصراع ليس مجرد صراع مصالح، ولكنه أيضاً صراع قيم (الاعتراف - المشاركة - القبول)، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار عند توصيف العلاج للصراع الاجتماعي الممتد من حيث إن المصالح قابلة للتفاوض حولها، أما القيم والحاجات الأساسية فلا تقبل التفاوض.

وربما لو كانت هناك حياة حزبية نشيطة وديمقراطية موثوق بها لاستطاع هؤلاء أن يجدوا من خلال الأحزاب ذلك الاعتراف والقبول المفقود، وذلك الدور الذي عمدوا لاتخاذ العنف وسيلة لإثباته وكسبه.

ثانياً: العوامل الفكرية والثقافية

احتلت مجموعة العوامل الفكرية والثقافية المرتبة الثانية من حيث قوة تأثيرها، إذ حصلت على 94 نقطة، متقدمة على العوامل السياسية بفارق 15 نقطة، وهذه نتيجة منطقية حيث يكون، في أحيان كثيرة، الدافع فكري بالأساس وبصرف النظر عن صحة الفكرة أو خطئها.

العوامل الفكرية والثقافية

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
1	الفراغ الفكري ثم الأفكار الخاطئة	44	4	2
2	انحسار دور المؤسسات الدينية	40	8	2
3	الصحافة والإعلام في عمومهم	44	4	2
4	التعليم	38	11	1
5	قيم الثار التقليدية	18	31	1

1 - الفراغ الفكري والثقافي، ثم القيم الدينية المغلوطة والأفكار الخاطئة

حسب نتيجة الاستبيان يأتي هذا العامل في مقدمة العوامل المهمة والمؤثرة، فهو أكثر العوامل التي نالت الموافقة، حيث وافق عليه 88% من المبحوثين ورفضه 8% فقط و4% لم يحددوا رأيهم.

فحين يكون الشاب متدني الوعي خاوي الثقافة، يكون مثل الكتاب الأبيض تسهل الكتابة عليه، ولهذا يكون سهل الانقياد لأية أفكار تقدّم إليه لتسوقه في أي اتجاه، خصوصاً إذا أخذت من الدين عنواناً لها، فليس لديه الأرضية الثقافية أو الإمكانيات الفكرية ولا المنهج الذي من خلاله يحسن استقبال ما يرسل إليه من أفكار، فيمارس عملية النقد والتصحيح واكتشاف نواحي الخلل ونواحي العقلانية والرشد، يضاف إلى ذلك العوامل الأخرى، حيث يكون الشخص في حالة إحباط ومعاناة مادية واجتماعية أفرزت حالة عدم رضا عامة لديه، ثم تأتي هذه الأفكار التي تغذي هذا الإحباط والتوتر وتحوله إلى ثورة، يحدث له هذا ولا تمتدّ إليه يد تنتشله أو تصحح مفاهيمه أو تحل مشاكله أو حتى تمنحه طريقاً صحيحاً للاعتراض أو قنوات سليمة للتعبير عن رأيه، ثم إعلام يثير إحباطه وفساد يغذي الثورة بداخله، فيكون العنف نتيجة منطقية باعتباره هنا الوسيلة الوحيدة للتعبير عن النفس وتحقيق التغيير المنشود.

2 - انحسار دور المؤسسات الدينية وتقاعسها

لو أن هذا الشاب الذي اعتنق فكراً ما، وجد من قومه من يصحّح له بعلم واثق عميق ولغة محبة متفاهمة وثقة تفتح الأذان والقلوب لتغيير حاله ورجع إلى طريق آخر سوي.

ولكن بالرغم من الندوات واللقاءات وجولات التوعية التي رأيناها وقرأنا عنها لم تنجح المؤسسات الدينية في أداء دورها في ضبط التطرف ومنع التوجه إلى العنف، وهذا ما أقرّ به 80% من الذين استطلعت آراؤهم، و16% أجابوا بعكس ذلك، وأجاب 4% بلا أعرف.

والحقيقة أن فشل المؤسسات الدينية راجع إلى مجموعة أسباب منها:

(أ) فقدان الكفاءة والقدرة على مواجهة أفكار الشباب بشكل عام، وهو ما ظهر خلال المناظرات واللقاءات.

(ب) فقدان المصداقية لدى الكثيرين من رجال المؤسسات الدينية، ولهذا أيضاً أسبابه، وبدت كلماتهم إنشائية وكان المعول الرئيسي هو التخصص وعدمه.

(ج) انحدار مستوى أئمة المساجد في القرى والمدن الصغيرة بشكل مفرع ومخجل.

وللإنصاف فإن المؤسسات الدينية ليست خالفاً للعنف، ولكن ما نعينه هو أنها كان يمكنها أن تكون ضابطاً للعنف ومانعاً له، لو أنها أحسنت القيام بدورها وساعدتها وسائل أخرى، ولكن هذا لم يحدث، حدث العكس وسيطر أفراد الجماعات الدينية على ساحة التوجيه الديني لفترة طويلة وقوي تأثير أفكارهم واتسعت مساحته.

3 - الصحافة والإعلام

أحد أهم العوامل المؤثرة وشهد بها 88% من المبحوثين.

وللإعلام دور مزدوج: فمن جانب يعتبر الإعلام دافعاً إلى العنف، حيث هو إعلام مستفز منافق وسطحي، لا يباشر قضايا الجماهير كما يجب وخصوصاً الشباب، يهتم بما هو سطحي وتافه، وحين يتناول أي أمر جاد يتناول الحال كما يجب أن يكون، هذا مع استثناءات قليلة، ومن ثم فهو يغذي الاستياء والإحباط وعدم الرضا، فيدفع إلى العنف. ومن جانب آخر كان يمكن للإعلام أن يكون وسيلة علاج تضبط العنف وتحد من اللجوء إليه وذلك مع وسائل أخرى، وكان يمكن ذلك لو أن الإعلام ناقش المشكلة بموضوعية وصراحة وعلم وتدقيق وحجج رصينة مقنعة، ولما حدثت المواجهة، ولو عالج القضية منذ البداية بجرأة وعلم وموضوعية لاختلف الأمر، ولكن ما حدث هو لجوء الإعلام إلى أسلوب الاستهزاء والسخرية والاستعلاء أحياناً دون إرهاب النفس في تقديم الفكرة الرصينة والحجة السديدة، وهذا أضّر أكثر، ولم يفد بشيء حيث لا منطوق ولا عقلانية ولا حتى جدية.

4 - التعليم

قديماً قال الحكيم الصيني «إذا أردت أن تجني بعد قرن فعلم شعباً». فالتعليم من الاستثمارات بعيدة المدى، ونظامنا التعليمي ظل منذ فترة طويلة عقيماً ومتخلفاً لم تمتد له يد التطوير، وقد كان للتعليم دور ما بشكل أو آخر في الدفع إلى العنف، فالتعليم الذي خضع له هذا الجيل الممارس للعنف أثر في خلق التطرف لديه، فالتعليم مفروض فيه أنه ليس حشواً أو نقلاً للمعلومات والأرقام، ولكن التعليم هو «تعليم التفكير»، أن يتعلم

الفرد كيف يفكر، كيف يستخدم عقله بطريقة منهجية صحيحة وغرس مجموعة من القيم التي تجعل هذا التفكير سلبياً مثل قيمة الاهتمام بالعلم، قيمة سيادة وأهمية العقل، أهمية الثقافة، الرأي والرأي الآخر، نسبة الحقيقة، حين يعنى التعليم بهذا فهو ينتج الفرد المثقف القارئ الواعي والمفكر القادر على التمييز بين ما يقدم له من أفكار، القادر على التعامل مع مشكلاته بصورة صحيحة لا تؤذيه ولا تؤذي مجتمعه ولا تحوّل المشكلة إلى دمار عام.

نظامنا التعليمي لم يفعل هذا، ولكي يفعل هذا سلاحه أمران: المدرّس الواعي الفاهم القادر على التأثير في تلاميذه وقيادتهم وصياغة عقولهم بصورة رشيدة، ثم المناهج الدراسية المعدة بفهم وعناية لتحقيق أهدافها. المدرس لم يتحقق له هذه الكفاءة، كما أنّ البعض يرى أن المناهج الدراسية تغذي التطرف الذي يؤدي بدوره إلى العنف، وتلعب الأنشطة الطلابية دوراً ما في تحقيق هذه الأهداف.

ومن هنا كانت إجابة 76% من مجتمع الدراسة تقرّ بدور التعليم في خلق العنف، في حين رفضه 22%، و2% بلا أعرف.

علاج التطرف والعنف على المدى البعيد يتطلب إصلاح نظام التعليم الذي هو مطلوب من أجل النهضة الشاملة أيضاً، وعلى أساس أنّ ثمار الإصلاح هنا نجنيتها على المدى البعيد حسب مقولة الحكيم الصيني.

5 - قيم الثار التقليدية

لا يمكن اعتبار عقيدة الثار (السائدة في الصعيد) أحد أسباب العنف، وهذا ما أقرّه الاستبيان، حيث أجاب 62% برفض هذا الدافع وأقرّ به 36%.

فكرة الثار بعيدة عن التأثير في قضية العنف السياسي الذي نتحدث عنه، فالثار يخصّ العلاقات البينية للأفراد أو العائلات، لإنجاز مهمة العدل التقليدي الذي لا تنجزه وسائل المجتمع المدني، وإذا حدث فبعد طول وقت، أمّا ما نتحدث عنه فيخصّ العلاقة بالسلطة الحاكمة، وإذا كان البعض علّق بأن الخصومة الثأرية تدفع أحياناً إلى الانطواء تحت لواء الجماعات الدينية للنيل من الخصوم، فإن صدق هذا فهي حالات قليلة جداً. وعليه لا يمكن النظر إلى الثار باعتباره أحد أسباب العنف.

ثالثاً: العوامل السياسية

العوامل التي نتحدث عنها ليست عوامل خالقة للعنف من عدم، ولكنها عوامل كان يمكن أن تمنع اللجوء إلى العنف، فجذور العنف اقتصادية اجتماعية، ثم فكرية ثقافية. العوامل السياسية كان بإمكانها أن تمنع الانحراف إلى هاوية العنف، أي إنها كان يمكن

أن تلعب دور المهدئ أو المبطئ الذي يبقي المعارضة سلمية لا تلجأ إلى العنف أسلوباً، ولكن ذلك لم يحدث.

العوامل السياسية

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
1	ضعف الوجود الحزبي ومحدودية المشاركة السياسية	46	2	2
2	الفساد	42	5	3
3	السياسة الخارجية	25	23	2
4	الأساليب الأمنية والشرطية	43	2	5
5	جمود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير السلمي	38	6	6

1 - ضعف الوجود الحزبي ومحدودية المشاركة السياسية

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدور الأول في خلق الشخص المعارض غير الراضى، فيبدأ في التفكير والانتقاد والمعارضة، تتولد لديه أفكار ورؤى ويبنى توجهات، يفكر في الحاجة إلى التغيير، والتغيير لا يعني فقط تغيير النظام القائم، ولكن قد يكون مجرد تغيير في السياسات والأوضاع.

في ظل حياة حزبية نشيطة يعمل الأفراد من خلال أحزاب، كل باختياره للحزب الذي يراه معبراً عن مصالحه أو مقتنعاً برؤيته أو أي سبب آخر. لو انخرط الشباب في أحزاب عبرت عنهم ودافعوا من خلالها عن مصالحهم ورؤاهم لاختلف الوضع، ولكن الشباب لم يجد هذه الأحزاب فسلك طريقاً آخر، الجماعات الدينية وجدها الأقرب إليه في الجامعة وفي المدرسة وفي المسجد، بدعم من الحكومة في البداية.

ضعف الوجود الحزبي له أسباب متعددة، منها ما هو خاص بالأحزاب نفسها ومنها ما هو خاص بالتجربة الديمقراطية ومناخها والقواعد التي تحكمها، وهو ما لا يمكن تفصيله هنا.

وضعف الحياة الحزبية هو في ذاته محدودية وضيق للمشاركة السياسية، يضاف إليها مقاطعة وإهمال الانتخابات والاستفتاءات وغيرها من وسائل التجربة الديمقراطية، وذلك يرجع إلى فقدان الثقة والمصادقية الراجع إلى عوامل تاريخية يؤكدتها الإعلام في أسلوبه ومضمونه وسياسته بشأن العملية الانتخابية. وهكذا حاز هذا العامل على أكبر نسبة اتفاق 92% ولم يرفضه سوى 4% فقط.

2 - الفساد

الفساد قضية سياسية لها دور لا يمكن إنكاره، فهي تُذكي نار الثورة على الأوضاع داخل ذلك الشخص المحبط مجهض الأحلام، والواقع تحت معاناة معيشية يوماً بعد يوم. هذا الشخص الذي هو مدفوع إلى رفع راية العصيان والثورة بدلاً من أن يجد من يخفف معاناته ويقوم أفكاره ويمنحه المسلك السلمي للمعارضة وإسماع صوته، يجد قصص فساد مختلفة ومتنوعة ومتجددة، وتصل النقمة إلى مداها في ظل من يناديه لقتال الكفر فيحمل سلاحه ويخرج لقتال الطاغوت الذي يسرق قوته ويسرق منه أحلامه.

أقرّ بهذا الدور لقصص الفساد 84% من عينة البحث، ورفضه 10% وأجاب 6% بلا أعرف.

3 - السياسة الخارجية

تساوى الرأي تقريباً بشأن دور السياسة الخارجية، حيث أجاب 50% بنعم، 46% بـ لا، وعلق البعض بأن السياسة الخارجية موفقة إلى حد بعيد ومرضية إذا ما قورنت بالسياسة الداخلية. ونتيجة الاستبيان منطقية إلى حد بعيد؛ وبالرغم من أن تأثير السياسة الخارجية حين يوجد يأتي في مرحلة متأخرة جداً بعد أن يتخلق الإحباط وعدم الرضا، بالرغم من ذلك لا يمكن إهمال دور السياسة الخارجية؛ فهي تؤثر بعمق أكبر إذا ما تمّ ربطها بما هو ديني (إيران - أفغانستان - البوسنة والهرسك) خصوصاً عندما تكون العوامل الفكرية لديهم تحتل مرتبة أولى، ولكن لا يصح الاعتقاد بأن ذلك يدفع إلى العنف إذا ما عطلت العوامل الأخرى.

4 - الأساليب الأمنية والشرطية

من الإنصاف القول بأن جهاز الأمن والشرطة ظلم كثيراً في قضية العنف والإرهاب حين وضع في مقدمة الصفوف عند المواجهة واختبأ الجميع خلفه طلباً للسلامة، في حين أن الموضوعية كانت تقتضي أن يكون جهاز الشرطة في الصف الأخير، أو يقف الجميع على الأقل في صف واحد.

ولكن هذا لا يعفي جهاز الشرطة نفسه - والذي وقع عليه العبء الأكبر في المواجهة - من مسؤوليته غير الهينة في الدفع إلى العنف واتساع نطاقه خصوصاً في المراحل الأولى، 96% أقرّوا بهذه المسؤولية، ورفضها 4% فقط، فمنذ البداية وقع جهاز الشرطة في سلسلة من الأخطاء المتتالية:

(1) كبعد تاريخي ينتهج أي جهاز للشرطة في معاملته للشعب الأسلوب السلطوي، ومع توالي الفترات التاريخية أصبحت علاقة المواطن ورجل الشرطة علاقة عداة مستقرة باطنية لا تتبدل، ويتعطش المواطن دوماً للنيل من رجل الشرطة، ولو أنه مجرد حلم يوقن أنه لا يستطيع تحقيقه، وإن وجده البعض أخيراً في الانضواء تحت

لواء جماعات العنف الدينية.

(2) ترك جهاز الشرطة لأفراد هذه الجماعات الحبل على الغارب في البداية حتى استفحل أمرهم، بل أفقدوا الحكومة هيبتها حين كان يقف رجال الشرطة خارج المساجد يسمعون ما يُقال مهما كان، دون حسم أو ردع أو دعوة لانتهاج أسلوب سليم في المعارضة وإبعاد المسجد عن الدائرة السياسية. وكان الأجدر أن ينصرفوا بعيداً عن المسجد حتى لا يُقال إن الحكومة تسمع بنفسها ولا تجرؤ على الاعتراض، مما أفقد الحكومة هيبتها وجعل تفكير أفراد هذه الجماعة في البطش برجال الشرطة أمراً هيناً أمامها.

(3) بعد ذلك غدا رجال الشرطة يهابون أفراد الجماعات، وأصبح من يريد قضاء مصلحة معطلة أو مشكلة في مراكز وأقسام الشرطة (حيث دائماً مصالح المواطن مشكلة) عليه اللجوء إلى أحد أفراد الجماعات. ومن ثم أحس أفراد الجماعات أنهم مركز قوة يحسب لها حساب وأنها ند للحكومة في المواجهة، وأصبحت أيضاً ممارسة العنف ضد رجال الشرطة أمراً سهلاً جداً.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى جهاز الشرطة، مركز القوة والبطش الذي يهابه المواطن المصري على مرّ تاريخه ويرتعد رعباً إذا دعت الظروف للمرور قرب مراكزه وأقسامه، فالأمر أكثر سهولة مع صحافي أو كاتب أعزل.

(4) وبأسلوب غير مسؤول حين يتمكن جهاز الشرطة من مجموعة أفراد في قسم أو سجن نسمع عن التعذيب بالوانه، وللتعذيب دور خطير، فهناك شباب كثيرون يقبض عليهم خطأ وهم غير تابعين لهذه التنظيمات، وشباب آخرون يكونون على هامش التنظيم أو بداخله، ولكنهم ليسوا من أرباب العنف، من جميع هؤلاء - باختلاف كل منهم عن الآخر وبعدهما يتعرضون له من تعذيب - النسبة الأقل تخرج خائفة مرتعدة تطلب لقمة العيش فقط، والنسبة الأكبر تخرج مقتنعة مائة بالمائة بأن العنف هو الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الدولة الظالمة.

وبذلك يحدث أن إنساناً ما خارج هذه الجماعات تدفعه أيدي الأمن إلى الانضمام إليها لينتقم لما تعرض له ظلماً، وآخر تابع لهذه الجماعات ولكنه لم يكن على استعداد لممارسة العنف تمّ تهيئته ليمارس العنف بأيدي الشرطة، وثالث كان معداً ليمارس العنف غداً أكثر تهيؤاً وأكثر استعداداً.

5 - جمود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير

حسب نظرية البناء والوظيفة، حين يفشل النظام في الاستجابة للمطالب المنبعثة إليه من بيئته، يفقد النظام استقراره وترتد التغذية الاسترجاعية Feedback مطالبة بالتغيير، وهو ما حدث، حيث لعبت العوامل سالفة الذكر أدواراً مختلفة فشل النظام في

معالجتها والتعامل معها بما يعود عليه بالتأييد، فظهرت الرغبة في التغيير من قبل هذه الجماعات، وحيث إن هذه الجماعات لا تؤمن بالأسلوب الديمقراطي ولا تثق به فهي لم تسعَ إلى التغيير السلمي، ولكنها أخذت العنف وسيلتها سواء كانت تهدف إلى التغيير أو حتى مجرد إجبار النظام القائم على الاستجابة لمطالبها. يجسد هذا العامل محصلة نهائية أو تجسيدا نهائياً لأثار ونتائج المؤثرات السابقة، وقد أيد هذا الرأي 67% ورفضه 12% وأجاب 12% بـ لا أعرف.

ثانياً: استطلاع آراء النخبة المثقفة في جامعة أسيوط

تم إجراء هذه الاستطلاعات عموماً في شكل استطلاع رأي، من خلال استبيان قام على تصميمه وتحليل نتائجه على الأقل خمسة أساتذة في كل لجنة من اللجان الآتية: الدينية، والاجتماعية، والمرأة، وكلها لجان متفرعة عن وحدة الحوار القومي بجامعة أسيوط. وقد أجريت هذه الاستطلاعات بين عينات وصلت في إحداها إلى أكثر من 52% من عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة. وقد أجريت هذه الاستطلاعات فيما بين شهري يناير - مارس 1994 داخل جامعة أسيوط وفروعها في سوهاج وقنا وأسوان (قبل أن تتفصل هذه الفروع وتصبح جامعة جنوب الوادي)⁽¹⁾.

(1) نتائج استطلاع الرأي حول القضايا الدينية ذات الأبعاد السياسية

أجري هذا الاستطلاع للرأي في جامعة أسيوط في شهر مارس 1994 بمعرفة اللجنة الدينية المتفرعة عن وحدة الحوار القومي بجامعة أسيوط بين 1606 عضو هيئة تدريس ومعاونيهم، وهم يشكلون حوالي 52% من المجموع الكلي للمجتمع الأصلي⁽²⁾. جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

العنصر الأول: «الفتنة الطائفية»

يرى أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم أن الفتنة الطائفية مبالغ في تقديرها، فقد بلغت نسبة الإجابة 51% على مستوى الجامعة، وذلك بالمقارنة بين الاختيارات الثلاثة

(1) كانت هذه الاستطلاعات ووحدة الحوار كلها تحت رئاسة أ.د. محمد رجائي الطحلاوي رئيس جامعة أسيوط، وكان للمؤلف شرف تولي منصب المنشق العام للحوار القومي في جامعة أسيوط بالانتخاب، وقد ضمت لجان الحوار ست لجان، كل لجنة يقوم عليها خمسة أساتذة، وهي: اللجنة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والدينية، والمرأة. وقد صدر بها تقرير خاص عن الحوار القومي في جامعة أسيوط، وقد شارك المؤلف ومجموعة البحث في معظم إجراءات هذه الاستطلاعات، وبالذات في استخلاص النتائج. راجع: تقرير جامعة أسيوط، المشاركة في الحوار القومي، غير منشور، جامعة أسيوط، إبريل 1994.

(2) يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومعاونيهم طبقاً لإحصائيات الجامعة في العام الدراسي 1994/93 (حين أجريت الاستطلاعات) 3075 عضواً من أستاذ إلى معيد. راجع كتاب جامعة أسيوط، المستوى والتعريف بها عن العام الدراسي المذكور في: جامعة أسيوط، إعداد مركز الوثائق والمعلومات، 1994.

(موجودة - غيز موجودة - مبالغ في تقديره). وقد تلاحظ أن هذه النسبة وصلت إلى 100% في كلية التربية وإلى نسبة 85.7% في كلية التجارة، وإلى نسبة 58.1% في كلية العلوم، مما يشير إلى أن الغالبية من هذا المجتمع تميل إلى نفيها، أو أن هناك مبالغة في تقديرها.

وهذه النتيجة تنسجم مع المستوى العلمي والفكري لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيه الذين لا يميلون إلى التشنج الانفعالي والحكم بالظواهر السطحية.

العنصر الثاني: «أسباب الفتنة الطائفية»

بلغت اختياراته أربعة (أيدٍ خارجية - فهم غير صحيح للدين - شعور بالاضطهاد - عدم تطبيق الشريعة).

تميل معظم الإجابات في تفسير هذه الفتنة المحدودة إلى الفهم غير الصحيح للدين حيث بلغت النسبة 35% على مستوى المجتمع الكلي، يلي ذلك في أهمية الأسباب الأيدي الخارجية بنسبة 31.9% والتي تقترب نسبتها من النسبة السابقة، ثم يلي ذلك عدم تطبيق الشريعة بنسبة 24.7% ويُعتبر الشعور بالاضطهاد آخر هذه الأسباب حيث كانت نسبته 8.4%.

وهذه النتيجة تفسر وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيه بالأسباب المختلفة لهذه الفتنة التي تهدد وحدة الوطن وتؤكد على دورهم في التصدي لأسبابها وآثارها، وتلقي بالمسؤولية والواجب على المؤسسات المختلفة للتصدي لهذه الظاهرة المحدودة.

العنصر الثالث: «تطبيق الشريعة الإسلامية»

تميل الإجابة على مستوى الجامعة إلى التدرج في التطبيق، حيث بلغت نسبتها 53.1% بينما كانت نسبة من وافقوا على التطبيق الفوري 35%، وقد بلغت أعلى نسبة إجابة للتدرج في التطبيق في كلية الحقوق بنسبة 72.7% والعلوم بنسبة 62.8% والزراعة 55% والطب البيطري 52.6%.

واللافت للنظر أن أعلى نسبة كانت في كلية الحقوق، ولعلّ هذا يُفسر بمعرفة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بأساليبها القانونية وإجراءاتها التنفيذية.

العنصر الرابع: «أسباب العنف المسلح»

(1) تميل الإجابة إلى أن الأسباب المطروحة كلها مجتمعة هي التي تفسر ظاهرة العنف المسلح، وقد بلغت نسبة الإجابة على مستوى الجامعة 62.2%، فأسباب هذه الظاهرة هي أسباب اقتصادية اجتماعية، وفساد عام وأيدٍ خارجية، وممارسات أمنية، وعدم الاهتمام بالتعليم الديني، بينما تفرقت إجابات نسبة 37.8% على الأسباب السابقة.

(2) آراء أخرى: أشارت بعض الأجابات إلى أسباب أخرى للعنف المسلح، ويمكن حصرها في ما يلي:

- عدم توازن الإنفاق بين شمال وجنوب الوادي.
- البطالة ومصادرة أحلام الشباب.
- عدم تداول الثروة وتركيزها في فئة قليلة.

العنصر الخامس: «هل ترى أن دولاً مثل إيران والسودان وراء العنف المسلح؟»

وكانت الإجابة تميل إلى النفي، حيث بلغت نسبة من قالوا لا على مستوى الجامعة 57.7%، كما بلغت هذه النسبة 70% للتجارة و75% للزراعة و67.2% للهندسة.

وهذا يفسر حرص أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الوحدة الإسلامية، وعدم الانسياق وراء بعض التصريحات والدعاوى المغرضة التي تستهدف بث الفرقة والانشقاق بين العالم الإسلامي والسعي للتركيز على المسائل الداخلية للعنف.

العنصر السادس: «هل ترى في تطبيق الشريعة علاجاً للعنف المسلح؟»

كانت نسبة الإجابة بنعم عالية على مستوى الجامعة، وقد بلغت 73.4% وتراوحت في الكليات المختلفة ما بين 67 - 100% مما يعكس اتجاه بعض أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نحو الأخذ بالشريعة الإسلامية، أو أن الدراسة أجريت وسط عينة محدودة لها الأغراض نفسها.

العنصر السابع: «أجهزة الثقافة والإعلام»

(1) كانت نسبة الإجابة عالية لكونها سطحية أو هدامة، وذلك بنسبة 44.6% على الترتيب، بينما كانت نسبة الإجابة بأنها بناءة متدنية 8.5%، مما يؤكد ضرورة مراجعة البرامج التليفزيونية وتحليل وفحص ما تقدمه من مواد متعددة.

(2) آراء أخرى: وقد تضمنت الإجابات الملاحظات التالية:

- الاهتمام بالبرامج العلمية والتثقيفية والدينية والتركيز على شمولية الإسلام.
- الحد من امتداد الإرسال التليفزيوني إلى ساعات متأخرة من الليل.
- البعد عن الإسفاف والخلاعة والتبرج.
- عدم التستر على قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية.

العنصر الثامن: «المجالس النيابية القائمة»

(1) بلغت نسبة الإجابة بأنها لا تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً درجة عالية جداً، إذ كانت النسبة 88%، بينما كانت النسبة التي توافق على أنها تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً لا تزيد عن 5.7% مما يقطع بضرورة المراجعة لمعايير وأساليب وآليات ومفهوم

الديمقراطية وتقويم أداؤها.

(2) وقد أشارت الإجابات إلى ملاحظات لإصلاح الحياة النيابية، والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- تنقية جداول الانتخابات.
- تعديل قانون الانتخابات.
- نزاهة الانتخابات.
- إلغاء النسبة الخاصة بالعمال والفلاحين.
- الفصل بين الذمة المالية للدولة والذمة المالية للحزب الحاكم..
- توعية الجماهير بأهمية الانتخابات.
- الحد من امتيازات أعضاء المجلس النيابي باعتبار هذا العمل خدمة عامة.
- محو الأمية.
- إبعاد الدولة عن الارتباط بأحزاب معينة.
- إعطاء فرص متكافئة للتيارات السياسية والدعاية ووسائل الإعلام.

العنصر التاسع: «أسباب فساد الحياة النيابية»

وقد تضمن أربعة بدائل وهي: تزوير الانتخابات، وسلبية الشعب، وعدم تطبيق الشريعة، وكل ما سبق، وأسباباً أخرى، وقد كانت أعلى نسبة للإجابة عن كل ما سبق، حيث كانت 45.2%، وهذا يعكس اتجاه أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم واقتناعهم بخطورة هذه الأسباب وأثرها السلبي في جوانب الحياة.

العنصر العاشر: «علاقة مصر بالعالم الإسلامي»

(1) فقد كشفت الإجابات عن أن هذه العلاقات تميل إلى الضعف، حيث بلغت نسبتها 45.5% بينما كانت نسبة الإجابات على أنها قوية لا تزيد على 34.9%، مما يعني اقتناع غالبية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بضعف هذه العلاقات والعمل على ضرورة تقويتها من منطلق موقع مصر ودورها العربي - الإسلامي البارز.

(2) ومن حصر الآراء التي تدعو إلى تقوية هذه العلاقات تبين أنها تحتوي على:

- إيجاد الثقة المتبادلة.
- التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تطبيق الشريعة الإسلامية.
- مساعدة الدول الإسلامية الناشئة.
- التخلص من التبعية لليهود والأميركيين.

- توظيف الأموال الإسلامية لخدمة المسلمين.
- نيل القومية واستبدالها بجامعة إسلامية أو خلافة.
- مواجهة المخطط العالمي ضد المسلمين.

(ب) نتائج استطلاعات الرأي حول القضايا الاجتماعية - السياسية داخل مجتمع النخبة

تم إجراء هذا البحث بمعرفة اللجنة الاجتماعية المتفرعة عن وحدة الحوار القومي بجامعة أسيوط بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بنفس الطرق والإجراءات البحثية السابقة على غرار اللجنة الدينية (إجراء استطلاع للرأي وتحكيم ورش العمل البحثية) للتأكد من صحة وملاءمة واعتمادية النتائج الواردة في البحث. وقد قام قسم الاجتماع في جامعة أسيوط (فرع سوهاج في ذلك الوقت) بمد الجامعة بمجموعة البحث الاجتماعية القادرة على تنفيذه، وأشرف على ذلك د. بدرية عبد الوهاب رئيسة قسم الاجتماع بكلية الآداب.

وقد تم تحليل البيانات وإجراء الاستطلاع عموماً في الفترة ما بين شهري يناير ومارس 1994، وفي ما يلي عرض لأهم القضايا الاجتماعية تبعاً لأهميتها وأسلوب مواجهتها طبقاً لنتيجة الاستبيان الذي تم داخل أسيوط.

المشكلة الأولى: البطالة

مشكلة البطالة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع المصري، فقد عايشها لسنوات طويلة سواء في صورة بطالة حضرية أو ريفية، أو في صورة بطالة سافرة أو مقنعة حتى نهاية الستينات، وقد ازداد الشعور بوطاة البطالة في العشرين سنة الماضية كمحصلة لعدد من العوامل مثل تضائل فرص العمل داخلياً أمام الأعداد المتزايدة من شباب خريجي المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة والجامعات أو خارجها، نظراً للقيود التي وضعتها البلاد العربية للحد من العمالة الوافدة إليها. وتؤكد الإحصاءات الرسمية ما سبق ذكره، حيث لم يتعد حجم البطالة السافرة في بداية الستينات 175 ألف شخص ارتفع إلى 850 ألفاً في عام 1976، ثم ازداد إلى نحو مليون شخص عام 1982، وقد تفاقم هذا العدد في السنوات الأخيرة. ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن معظم هؤلاء العاطلين من الشباب من ذوي المؤهلات المتوسطة والعالية.

وبالنظر إلى محافظة أسيوط، نجد أن جملة العاملين من الشباب خريجي 1983 - 1992 (81.638) طبقاً لإحصائيات المحافظة في يونيو/حزيران 1994 (0.66 ذكور، 0.34 إناث) بين هؤلاء 82% من حملة المؤهلات المتوسطة، 8% فوق المتوسطة، 10.1% مؤهلات عليا، وقد تمثلت حلول مشكلة البطالة على النحو التالي:

دعم وتيسير القروض للشباب، التوسع في إتاحة فرص العمل، تشجيع السفر

للعمل في الخارج، التوسع في مشروعات استصلاح الاراضي، وإقامة مشروعات إنتاجية وحرفية.

المشكلة الثانية: الإرهاب

إن ظاهرة الإرهاب تعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع المصري، فهي لا تتماشى مع طبيعة أهله وسماحتهم وقيمهم الاجتماعية، وانتشار هذه الظاهرة يهدد المجتمع بأكمله. وكان لتفشي ظاهرة الإرهاب بين محافظات الصعيد العديد من الأسباب، أهمها:

(1) انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجي المدارس الثانوية المختلفة والجامعات.

(2) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي يقدر بربع دخل الفرد على المستوى القومي (476 جنيهاً مصرياً سنوياً مقارنةً بحوالى 2000 جنيه على المستوى القومي).

(3) انخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية والصناعية.

(4) تدني نصيب الفرد في قطاع خدمات المرافق العامة.

ويمكن إيجاز الحلول المقترحة لمشكلة الإرهاب على النحو التالي:

الحوار الجاد، التوعية بخطورة الإرهاب، حل مشكلة البطالة، التوعية بمبادئ الدين الصحيحة، إزالة الكراهية بين الشعب والشرطة، القضاء على اليد الخفية المحركة من الداخل والخارج.

المشكلة الثالثة: الإسكان

أجمع أعضاء هيئة التدريس والعاملون في جامعة أسيوط على أن مشكلة الإسكان تحتل المرتبة الثالثة في المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع. ويقترحون لحلها التوسع في إنشاء مدن جديدة في المناطق الصحراوية، وسرعة تجهيز المدن المقامة حالياً، وإمدادها بالمرافق الضرورية واللازمة للمعيشة، وتيسير قروض طويلة الأجل لتشجيع الراغبين في المساهمة في حل مشكلة الإسكان.

المشكلة الرابعة: الأمية

على الرغم من انخفاض نسبة الأمية على مستوى الجمهورية في التعداد الأخير إلى 49.4%، إلا أن أعدادهم المطلقة في تزايد مستمر (حوالى 17 مليون أمي). وعلى الرغم من استحواذ قضية الأمية في مصر على قدر كبير من الاهتمام من قبل الدولة، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن على المستوى نفسه في مجال المواجهة.

ويلاحظ - بصفة عامة - انتشار الأمية في المناطق الريفية، وبين الإناث، وفي الفئات العمرية الإنتاجية بنسب أعلى، وخصوصاً في محافظات الصعيد.

وللتغلب على تلك المشكلة - بناءً على نتيجة الاستبيان - ضرورة الاهتمام بتعليم الطفل، والقضاء على التسرب في مرحلة التعليم الأساسي، واستغلال الخريجين في محو الأمية، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية للمعلمين مع التوسع في إنشاء فصول خاصة لمحو الأمية.

المشكلة الخامسة: التزايد السكاني

من أخطر التحديات التي تواجه التنمية في الوقت الحالي قضية الانفجار السكاني في المجتمع المصري، وتأتي هذه القضية في ترتيبها المتقدم لكونها لا تعني فقط الزيادة الطبيعية المرتفعة في عدد السكان، ولكن أيضاً نتيجة عدم التوازن بين معدلات التغير في السكان ومعدلات التغير في زيادة الموارد الطبيعية ومشروعات التنمية، وكذلك للتخلف في الخصائص السكانية من جانب، وسوء توزيع السكان وتمركزهم في شريط ضيق مواز لوادي النيل من جانب آخر.

وللحدّ من الآثار السلبية للتزايد السكاني كما أسفرت عنها الحلول المقترحة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في جامعة أسيوط: ضرورة الاهتمام بتوعية المرأة بجوهر المشكلة وآثارها على الأسرة والمجتمع، وإعادة التوزيع السكاني عن طريق مزيد من استصلاح واستزراع المناطق الصحراوية، وتشجيع الهجرة الداخلية إلى المناطق الجديدة وأهمية التركيز على تنظيم الأسرة.

المشكلة السادسة: التعليم

التعليم هو المصباح المضيء لمستقبل أية دولة، ومفتاح التغير نحوه، وقنطرة العبور من التخلف إلى التقدم. والتعليم كأحد المتغيرات الأساسية في صنع المستقبل يتطلب الحوار الجاد والواعي لوضع استراتيجية له، تقوم على الملامح العامة للمستوى التعليمي الراهن، وتسعى لإكساب الفرد أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير كنتيجة لانفجار المعرفة وسرعة تغيير المفاهيم، فلم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية، بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته، وأن يحيا حياة أكثر ثراء وعمقاً. وتتمثل الحلول المقترحة في: التركيز على التعليم الفني والتقني، وتطوير العملية التعليمية، والتوجه للتخصصات الملبيه لاحتياجات التنمية.

المشكلة السابعة: ارتفاع الأسعار

كان لوطأة ارتفاع الأسعار منذ السبعينات، انعكاس على الشعور بها كمشكلة اجتماعية كما عبرت عن ذلك نتيجة الاستبيان بجامعة أسيوط، على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية للحد من ارتفاع الأسعار.

ومن الحلول المقترحة لهذه المشكلة: زيادة المرتبات للعاملين في الدولة، والعمل

على التوازن بين الدخل الفردي والزيادة في الأسعار، وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية لزيادة المعروض من السلع والخدمات.

المشكلة الثامنة: الفساد

كان لتعدد مظاهر الفساد في الآونة الأخيرة - كما أبرزته وسائل الإعلام - رد فعله على استجابة العاملين بالجامعة لهذه المشكلة، فقد أبرزت على أنها إحدى المشكلات التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن.

وللقضاء على هذه المشكلة يجب التصدي لها بقوة، وذلك بالتطبيق الحاسم السريع للقوانين، وضرورة الاهتمام بغرس المبادئ الصحيحة والتعاليم الدينية والقيم الاجتماعية السليمة في النشء.

المشكلة التاسعة: التلوث البيئي

تعتبر البيئة مكوناً أساسياً ومهماً في الحفاظ على صحة الإنسان، وتتنوع عناصر البيئة وتشمل الماء والهواء والغذاء والتربة والنبات والحيوان... إلخ. ويعتبر تلوث ماء النيل من أخطر مشكلات التلوث على المستوى القومي وعلى مستوى محافظة أسيوط أيضاً. ويرجع أسباب تلوث ماء النيل إلى عاملين رئيسيين:

الأول: عدم تواجد نظام صرف صحي متكامل على مستوى المراكز بالمحافظة.

الثاني: التخلص من نفايات المصانع في مياه النيل.

كما أدى قيام بعض الصناعات في المحافظة إلى حدوث تلوث للهواء في المناطق السكنية المحيطة بهذه المصانع وأهمها مصنع السماد والأسمنت، كما أدى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى زيادة تلوث الطعام النباتي والحيواني. ومن الحلول المقترحة للحد من التلوث البيئي: زيادة وعي المواطنين بالآثار الضارة للتلوث، والتخلص من النفايات بعد معالجتها في المناطق الصحراوية البعيدة غير المستغلة، وإنشاء مناطق صناعية بعيدة عن المناطق السكنية والاهتمام بنظافة البيئة بصورة عامة.

المشكلة العاشرة: المناطق العشوائية

تعتبر المناطق العشوائية مناطق سكنية وليدة الكثافة السكانية بالمدن الكبرى والنزوح غير المنظم من الريف إليها. ولا شك أن مشكلة المناطق العشوائية تؤرق ضمير المجتمع لكونها صورة غير حضارية، فهي تفقر إلى الخدمات الأساسية ويسود فيها الفقر وتنخفض فيها معدلات التعليم، وتنتشر فيها الأمية، كما تنخفض فيها الخدمات الصحية، وترتفع فيها معدلات الجريمة والانحراف بوجه عام.

وتتمثل الحلول المقترحة لمشكلة المناطق العشوائية في ضرورة إعادة تخطيط هذه

المناطق وتقنياتها وإجراء تهذيب عمراني لها، وتطويرها، مع مدها بالمؤسسات الرئيسية اللازمة لتنميتها.

(ج) نتائج استطلاع الرأي حول هموم المرأة المصرية (في أسبوط ومصر)

قامت لجنة شؤون المرأة المتفرعة من وحدة الحوار القومي بجامعة أسبوط في الفترة ما بين شهري يناير - مارس 1994 بإجراء استطلاع للرأي بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول هموم المرأة المصرية والمشكلات التي تواجهها، وتكونت اللجنة من خمس عضوات من أعضاء هيئة التدريس، وفي ما يلي الإجراءات التي اتبعتها اللجنة ونتائج استطلاع الرأي:

قامت اللجنة بإعداد استبيان لاستطلاع الرأي، وتم توزيع حوالي 500 بطاقة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من مختلف الكليات وبعض المهتمين بهذا الأمر في الجامعة، وجاء الرد من مائة عضو تدريس وآخرين، وتم تحليل 61 بطاقة بمعرفة متخصص، وجاءت النتائج كالآتي:

أولاً: الرأي في مساحة الديمقراطية الممارسة على الساحة

وافق 3.3% على أن مساحة الديمقراطية كافية، ونسبة 19.7% أنها أكثر من المطلوب، بينما ذكر 29.5% أن الديمقراطية شكلية، و21.3% يرون أنها غير موجودة، ومن هنا يتبين أن حوالي 50% من العينة ترى أن الديمقراطية شكلية أو غير موجودة.

ثانياً: حرمان الصعيد من الخدمات بشكل عام يخدم الإرهاب في المنطقة

يرى 52.5% أن هناك علاقة مباشرة بين الإرهاب وحرمان الصعيد من الخدمات، بينما رفض 2.3% هذا القول في حين أن 62.3% من العينة ترى أن الإرهاب مخطط دولي يستهدف مصر، و9.8% غير موافقين على هذا القول، وبلغت نسبة الموافقين على أن الإرهاب إفراز تيارات دينية 55.8%، و13.1% رافضين لهذا الفكر.

ثالثاً: الرأي في إغفال جامعة أسبوط للأنشطة بحجم الإرهاب

تبين أن 74.4% من العينة يرى أن هناك علاقة وطيدة بين إغفال الجامعة للأنشطة الثقافية والرياضية، بينما رأى 39.4% أنه لا توجد علاقة أو أنها غير وطيدة، وأيضاً يرى 14.7% أن جامعة أسبوط قامت بدورها على خير وجه، بينما 36.1% يرى أن جامعة أسبوط لم تقم بدورها في هذا المجال، وتارجحت النسب والآراء الباقية بين لا أدري وعدم الإجابة.

رابعاً: العوامل التي لها علاقة مباشرة بالإرهاب في منطقتنا

بلغت نسبة الموافقين على العلاقة بين كل من العوامل الآتية والإرهاب كالآتي:

- الفقر 72.1% - الجهل 70.5% - غياب القدوة 70.5% - البطالة 83.6% - الهجرة إلى الخارج 19.7% - فقدان الثقة في الحكومة 67.2% - الفساد 65.6% - ضياع العدالة الاجتماعية 60.7% - فساد التقويم لدى أولي الأمر 68.9% - ضيق مساحة الديمقراطية 62.3% - زيادة مساحة الديمقراطية 37.7% - عدم الدراية بحنيف الدين وصحيحه 42.6% - بلغت نسبة الموافقين على كل العوامل السابقة مجتمعة والإرهاب 54.1% وتأرجحت نسبة غير الموافقين على البنود السابقة من 3.3% إلى 31.1%.

خامساً: عمل المرأة

وافق 47.5% على أن عمل المرأة بشكل عام يناسبها، في حين رفض هذا الأمر 21.3%، وطالب 39.1% بعودة المرأة إلى المنزل، ورأى 73.5% أن هناك وظائف معينة أنسب للمرأة من غيرها، وافقت الغالبية العظمى (70.5%) على انقطاع المرأة بشكل مؤقت أثناء مرحلة تربية الأطفال تعود بعدها إلى العمل، بينما رأى 11.4% من العينة أن عمل المرأة حرام).

سادساً: شغل المرأة للوظائف التالية (وزير - محافظ - وكيل نيابة - قاضي)

وافق 57.4% على شغلها منصب وزيرة، ورفض الأمر 39.3%، ووافق 4.9% على عملها كمحافظ ورفض الأمر 75.4%، ووافق 6.6% على عملها كوكيل نيابة ورفض الأمر 80.3%، ووافق 4.9% على عملها كقاضٍ ورفض هذا الرأي 81.9%، ومن هنا يتبين أن الأغلبية وافقت على عمل المرأة كوزيرة ورفضت عملها كمحافظ أو وكيلة نيابة أو قاضٍ.

سابعاً: برامج التنمية

رأى 24.6% أنها تستطيع مواجهة مطالب الجماهير المتزايدة، في حين رأى 56.1% العكس، كان رأي 13.1% فقط أنها تغطي كل الفئات التي تحتاجها، في حين رأى 27.6% العكس، نسبة 49% يرون أنها غير واضحة، و25% يرون أنها غير مدروسة.

ثامناً: برامج تنظيم الأسرة

رأى 34.4% أنها مؤثرة وفعالة، و26% أنها منعدمة الأثر، و23% أنها مضيعة للوقت والمال، بينما يرى 80% أن تنظيم الأسرة يأتي بالاعتناء الشخصي بين المتقنين، ويرى 65% منهم أنها تحتاج لتطوير.

تاسعاً: الرأي في الأجهزة الإعلامية والثقافية

يرى 43% أنها فعالة، وتقوم بدورها، و42.6% أنها قليلة الفعالية، و37.8% أن نشاطها تلمسه فئة معينة، و18% أنها منعدمة الأثر، و39.3% يرون أن لها تأثيراً سلبياً.

عاشرًا: الرأي في الرؤى المستقبلية

ترى نسبة 11% من العينة أنها واضحة وعظيمة، و57.3% يرون أنها يشوبها بعض الغموض والرمادية، و52.5% أنها واضحة مقلقة، و18% رأوا أنها مبشرة، بينما 9.8% يرون أنها مبشرة جداً.

خاتمة

لا بد من التمييز بوضوح عند دراسة أسباب العنف السياسي بين بيئة الصراع وأسباب الصراع وبواعثه. ومن ثمَّ لإدراك الرؤية العامة للعنف السياسي في مصر لا بدَّ من توسيع دائرة الاهتمام أكبر من أسيوط إلى الوطن كله ومن ثمَّ إلى العالم العربي والإسلامي، ثمَّ إلى العالم بأسره. ذلك أن العنف صار ظاهرة عالمية واضحة للعيان منذ ظهور الوفاق الأميركي - السوفييتي في مطلع السبعينات، وتكرس مع بؤادر ظهور النظام الدولي الجديد عقب حرب الخليج الثانية وسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية. وإذا كانت البيئة الدولية والإقليمية وحتى مصر ككل، ليست موضع الدراسة في هذا البحث؛ فإن التركيز على أسيوط كحالة دراسية في هذه الفترة قد تمَّ لأسباب كثيرة منها أن أسيوط قد أصبحت بؤرة للعنف الأصولي ليس فقط في مصر بل في العالم كله. ومن هنا تركّز البحث على الانتقال من الجزء إلى الكل لاعتبارات الخصوصية الثقافية المحلية لهذه المنطقة ومن ثمَّ استقرار الأحداث وإيجاد تعميمات محددة حول الظاهرة Induction تتفق أو تختلف مع ما نعرفه في علم إدارة الصراع.

وفي إيجاز شديد يمكن التعليق على نتائج البحث بأنَّ الفرضية الأولى لم تتحقق صحتها، ثمة اختلاف واضح بين رؤية العامة ورؤية النخبة تجاه الظاهرة. أما الفرضية الثانية، فهي صحيحة، وظهر بما لا يدع مجالاً للشك مصداقية ذلك في اختلاف ترتيب النخب المتعددة للأولويات المؤدية للعنف. وبالضرورة تحققت مصداقية الفرضية الثالثة، لأنها مترتبة على الثانية، وهي أن رؤية الحل جاءت لكل طرف مختلفة عن الأخرى، لأن منطلقات كل فريق الفكرية ومعطياته الواقعية تختلف بالضرورة عن الآخر.

هناك أسباب عديدة لظاهرة العنف السياسي الممتدة في مصر، وهي في الحقيقة غربية على بلد نهري الإنتاج، يتسم غالبية شعبه بالبساط والتسامح عبر الزمن وبأنه شعب بنّاء باستقراء تاريخه الطويل. بعض هذه الأسباب تنطبق بالضرورة على مصر كلها وبعضها الآخر تقترب خصوصيته من أسيوط وحدها. وعلى رأس هذه الأسباب، الأحوال الاقتصادية - الاجتماعية التي أججت نارها الأصولية الدينية والموروث الشعبي التقليدي من العنف والأساطير. يتضح ذلك بالضرورة من خلال معرفة النصيب المتدني لأسيوط من خطة التنمية القومية خلال العقد الماضي على الدراسة (وهو ما أمكن تلافيه بعد ذلك عندما أدركت الحكومة ضرورة تلازم التنمية مع الأمن). وقد

احتلت أسيوط دائماً ذيل قائمة الاهتمامات القومية (المدينة رقم 39 في جدول الدخل القومي) يضاف إلى ذلك خصوصية الوضع في أسيوط عبر الزمن بسبب التواجد المسيحي القبطي الكثيف مقارنة ببقية المحافظات الأخرى، والذي يحتل أفراداه الأكفاء معظم مهن ووظائف المستوى الوسيط من الأعمال الحرة والفئات المتعلمة. ومما ساعد على زيادة العنف ارتباط الصراع الطائفي الممتد مع الصراع السياسي الممتد بين الأصوليين والمجتمع المدني. وهكذا أصبح الأقباط - دون مبرر - سبباً وهدفاً للعنف. كذلك فهناك أسباب سياسية ليس أقلها ضعف المشاركة السياسية في أسيوط كما في غيرها من محافظات مصر. ولا شك أن غياب التواجد الحكومي على الساحة، وإسكات الحركات السياسية الأخرى عبر نصف قرن من الملاحظات الأمنية واعتبار أسيوط بل الصعيد كله، منفى من وجهة نظر القاهرة؛ قد أدى إلى غصن الطرف لأجل طويل عن ممارسات الجماعات العنيفة تجاه المجتمع المدني في أسيوط والتي كانت تمارس نشاطاتها عبر الجمعيات الخيرية والمساجد - الأهلية بالذات، وفي الأسر الجامعية في ظل غياب النشاط الآخر غير الديني. كذلك لعبت طبيعة الجماعات السياسية والتي تعد بشكل أو بآخر انعكاساً للتركيبة العشائرية - شبه القبلية في أسيوط دوراً أساسياً في سد الحراك الاجتماعي والسياسي أمام الجيل الجديد من الفئات المثقفة من خارجها. يضاف إلى كل ما سبق، سيطرة نظام المجتمع التقليدي المحافظ على مقاليد الأمور (بيروقراطية السلطة المركزية، قيم الدين التقليدية، حكم نظام العائلات منذ قرون). لقد ترتب على ما سبق ارتباط العنف بالثأر في مجتمع الصعيد. فإذا قتل أحد أفراد الجماعة الإسلامية مثلاً على يد ضابط معين، فإنهم (الصعايدة) يتعقبونه حتى يُقتل بغض النظر عن الأسباب. ولذا حرصت الجماعات الإسلامية على ضم أفراد الأسر الكبيرة كبعد استراتيجي جديد لتعظيم قوتها. إن الثأر أصبح - من وجهة نظر الصعيد عبر الزمن وبسبب تعاقب أنظمة مستبدة كثيرة قبل الثورة - إنجازاً للعدل التقليدي بغض النظر عن الأسباب والنتائج وبعيداً عن قصاص - يأتي أو لا يأتي - عن طريق المجتمع المدني.

إن ظاهرة العنف مألها إلى زوال. ومن الواضح أن منحى العنف قد انخفض بصورة كبيرة منذ العام 1994 في أسيوط بالذات وما يجاورها وأصبحت حوادثه متقطعة. وقد يكون ذلك حقيقياً أو ظاهرياً، ذلك أن معالجة الأسباب تؤدي إلى تحسين النتائج. والفيصل في ذلك أن مصر ظلت عبر العصور دولة قومية متماسكة، مثلها في ذلك مثل الحضارات النهرية العريقة التي تقوم على سلمية الصراع السياسي وتعددية القائمين على الحكم، مما يمنع من تواجده تيار سياسي واحد في السلطة. يضاف إلى كل ذلك مركزية الحكم الهادفة إلى الحفاظ على النهر وصيانتة وتحقيق تقاسم الثورة الناتجة عنه في إطار معين، يختلف من نظام إلى آخر، وتتحدد مدى شرعيته من هذا المنظور..

ولندع التاريخ يحكم.